

السيطرة النوعية تلغي عقداً مع شركة سويسرية لفشلها في فحص البضائع

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أنهى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط تعاقدًا مع إحدى الشركات السويسرية لفشلها في فحص البضائع، فيما كشف عن قرب الاتفاق مع شركات جديدة لفحص البضائع.

وقال رئيس الجهاز سعد عبد الوهاب لـ"السومرية نيوز" رفعتنا تقريراً إلى وزير التخطيط لفسخ عقد شركة (اس جي اس) السويسرية بسبب تلكوها في بعض النوعيات وأداءها غير المرضي ، مبيناً أن هناك إجراءات قانونية وفنية تتخذ في هذا المجال.

وأضاف عبد الوهاب أن مجمل السلع التي تدخل إلى العراق تبلغ أكثر من ٧٠٠ نوع وفي مختلف القطاعات، سواء كانت الإنشائية أو الهندسية أو الغذائية، إضافة إلى الصناعات الكيماوية والنسيجية، مشيراً إلى أن هذا التنوع في السلع يجعل هناك أكثر ٢٠٠ مختبر في العالم يقوم بفحص هذه السلع وأكثر من ١٠٠ دولة تصدر إلى العراق.

وتابع عبد الوهاب أن وزارة التخطيط طبقت هذا البرنامج لأول مرة على السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ضمن المواصفات العراقية المعتمدة وبالغلّتين العربية والإنكليزية.

ولفت إلى أن وزارة التخطيط تجري في الوقت الحاضر مناقصة لتعاقد مع شركات أخرى لفحص

البضائع في دول المنشأ. لافتاً إلى أن المرحلة الأولى من المناقصة الخاصة بالتقييم، والتي شاركت بها سبع شركات عالمية انتهت لتبدأ المرحلة الثانية من التفاوض بشكل مباشر معها، على أساس الأجور والخدمات الفنية واللوجستية التي تقدمها للجهاز.

وأكد عبد الوهاب ان وزارة التخطيط سوف تتعاقد مع أربع

أو خمس من الشركات السبع التي تقدمت لفحص البضائع في دول المنشأ.

ووقعت وزارة التخطيط، نهاية شهر كانون الثاني من العام الماضي، عقوداً مع شركة بريسو فير تاس الفرنسية واس جي اس السويسرية في الأردن بهدف فحص البضائع والسلع المستوردة إلى العراق ومعرفة مدى مطابقتها

للمواصفات العالمية.

وأعلنت الوزارة، في ٣٠ من شهر حزيران من العام الماضي، أن البضائع لن تدخل الى العراق بعد الأول من شهر تموز بدون فحصها في بلد المنشأ، من قبل الشركات الفاحصة ولديها شهادة مطابقة، مبيّنة أن الشركات الفاحصة ملزمة بفحص هذه البضائع وفقاً للمواصفات العراقية.



سوق مركزي (أرشيف)

ووقع العراق مذكرة تفاهم خلال السنوات الماضية مع دول الجوار من أجل تبادل شهادات المطابقة، من بينها مذكرة تفاهم مع جهاز التقييس الإيراني، ومذكرة أخرى مع جهاز المواصفات الأردني، لمنع دخول أي سلعة غير مطابقة للمواصفات العراقية .

وتدخل العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في معظم الأحيان إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام .

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذاً حدودياً، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية ويعتبر منفذاً الوليد وربيعه مع سوريا، ومنفذ طربيسل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذ الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا من ابرز المنافذ الحدودية .

يذكر أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هو أحد دوائر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في بغداد. أسس سنة ١٩٧٩ بموجب القانون رقم ٥٤ بهدف إيجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس لاختلاف المنتجات الوطنية، إضافة إلى فحص السلع المستوردة ومراقبة نوعية السلع والمنتجات المحلية، ووسم الذهب.

أسعار النفط	
خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارا للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي	
السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠٠ / دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

مستشار حكومي: لم نقرر بعد الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن المستشار القانوني لرئيس الوزراء أن الحكومة لم تقرر بشكل نهائي الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، مؤكداً استمرار العراق كعضو مراقب في المنظمة. وقال فاضل محمد جواد بحسب (أكانيوز) إن الحكومة لم تتخذ بعد قرارها النهائي بشأن الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، مشيراً إلى أن الحصول على عضوية المنظمة تنفع الدول المصدرة للبضائع من جهة الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الكمركية وغيرها من اجراءات تجارية.

وأضاف جواد أن العراق سيستمر في ممارسة مهامه كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية لكن القرار النهائي بشأن حصوله على العضوية الدائمة لدى المنظمة لم يتم اتخاذه بعد بصورة نهائية، مبيناً أن حصول العراق على تلك العضوية بحاجة إلى تشريعات وقوانين يتوجب على العراق إقرارها بما يتلاءم مع طبيعة الضوابط التي تحددها منظمة التجارة.

وكانت وزارة التجارة قد أبدت في وقت سابق مخاوفها من التسرع في حصول العراق على العضوية الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية، وقالت إن من شأن ذلك خلق إرباك في الاقتصاد في ظل غياب التشريعات والضوابط الاقتصادية المؤهلة لتلك الخطوة.

ويعسى العراق للحصول على العضوية الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية بدلاً من كونه عضواً مراقباً كما هو حالياً. وكان فريق العمل العراقي المختص بالعمل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد تأسس في ١٣ كانون الأول/ ٢٠٠٤، وقدم مذكرة الحصول على عضوية المنظمة في ١٦ أيلول/ ٢٠٠٥، قبل أن يتم اعتماد العراق مراقباً في ٢٤ كانون الثاني/ ٢٠٠٧، وبدأت اجتماعات الجولة الأولى لفريق العمل العراقي عام ٢٠٠٧، لتنتها اجتماعات الجولة الثانية عام ٢٠٠٨، ثم الجولة الثالثة نهاية ٢٠٠٩.

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ وتضم ١٤٧ دولة عالمية بصفة أعضاء دائمين.

وتهدف المنظمة إلى إنشاء عالم اقتصادي يحفظ حقوق المستهلك والمنتج عبر منظومة قوانين دولية من خلال توظيف كامل الموارد الدولة ومنع تداول البضائع ذات المنشأ غير العالمية.

اقتصادي: ارتفاع أسعار السلع عالمياً يؤثر على الأسواق المحلية

□ بغداد/ وكالات

للاتباء): إن الأسواق المحلية مرتبطة ارتباطاً شديداً بالأسواق العالمية كون العراق معتمداً على الاستيراد الخارجي بالنسبة للسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، فأى تأثير يصيب أسعار المواد في الأسواق العالمية سوف

ينعكس على السوق المحلي. وأضاف الصانع أن التاجر العراقي يستغل الظروف الحاصلة في زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع أى أضعاف من سعرها العالمي، أي أن الزيادة اذا كانت تبلغ (١٠ ٪) من المنشأ، فإن التاجر يرفع

سعرها بنسبة (٢٠ ٪)، من أجل الربح على حساب القدرة الشرائية للمواطن البسيط. وتابع الصانع إن المنتجات الزراعية والصناعة مفقودة تماماً في الاسواق المحلية، ما يجعل العراق يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد

الغذائية والمنتجات الصناعية في الاسواق العالمية. وهناك إحصائيات عالمية تشير الى زيادة اسعار المواد الغذائية في معظم الدول العالم نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت أوروبا وأميركا خلال الفترة الماضية.

شركة جزائرية ترغب بالاستثمار في خور الزبير

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تعتزم شركة سيفيتان الجزائرية توقيع عقد مع الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية للاستثمار في منطقة خور الزبير بمحافظة البصرة. وقالت الهيئة في بيان صدر عنها: إن مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة صباح صالح القيسي بحث مع ممثلين لشركة سيفيتان الجزائرية امكانية توقيع عقد لإنشاء معملين لصناعة السكر والزيوت من خلال تهية مساحة الارض المكان لإنشاء المشروع. وأضاف البيان أن المشروع بإمكانه أن يوفر ٢٠٠ فرصة عمل ما يؤدي لتقليل نسبة البطالة.

البصرة/ ويسان الفهد

كشف محافظ البصرة خلف عبد الصمد عن خطة لمعالجة مشكلة السكن في المحافظة بالتعاون والتنسيق مع جامعة البصرة .

وقال عبد الصمد لـ(المدى الاقتصادي) ان الخطة تشمل ثلاث مفاصل الأول يختص بتوفير قطع الأراضي السكنية والثاني يشمل بناء المجمعات الحديثة مناسبة للمواطنين اما الثالث فيحل مشكلة التجاوز في المدينة والتي تضم حسب احصاءات وزارة الداخلية أكثر من ٤٠ ألف متجاوز بالإضافة الى إنشاء مدينة البصرة الجديدة.

واضاف عبد الصمد ان التخطيط لبناء بيوت واطقة الكلفة وسريعة التنفيذ ،



خلف عبد الصمد

سيخصص عدد كبير منها للمتجاوزين على الابنية الحكومية وعلى أراضي المشاريع الخدمية التي تريد ان تنفذها الحكومة المحلية في المنطقة المحصورة بين مطار البصرة وجسر محمد القاسم. وأشار إلى ان المحافظة بدأت تعتمد على جامعة البصرة في

الاستشارات الهندسية والفنية عن طريق علاقاتها المتشابكة مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

من جانبه قال رئيس جامعة البصرة صالح إسماعيل نجم لـ(المدى الاقتصادي) أن الجامعة تساهم ضمن خططها العامة لزيادة حجم التعاون مع الحكومة المحلية في المحافظة، مبيّناً توجيه طلب رسمي باستقدام عدد من الشركات العالمية التي لديها خبرة في تنفيذ مشاريع عمرانية واقتصادية كبيرة، وأضاف أن الجامعة قامت بالتنسيق مع شركة (ARUP) البريطانية التي أنشأت في الوقت السابق شارع حيفا في بغداد، والتي ابدت استعدادها لتنفيذ مشاريع استثمارية في مجال السكن والإنشاءات.

مؤتمر يناقش علاقة الاستثمار بمجال الصحة في كربلاء

□ كربلاء / علي العلاوي

ناقش مختصون في مجال الصحة كيفية الاستثمار الصحيح بهذا المجال واستغلال امتيازات قانون الاستثمار للوصول إلى واقع صحي متميز قادر على تقديم الخدمات إلى المواطنين بما يتلاءم والتطورات الحاصلة بالعالم في مجال التقنيات الصحية والطبية والعليات والأجهزة جاء هذا خلال المؤتمر الصحي الذي عقد في كربلاء والذي حضرته المدى.

وقال عضو مجلس كربلاء علي عبد الفتاح الحسنائي: إن هذا المؤتمر يكتب أهمية خاصة كونه يعد الأول من نوعه في مناقشة علاقة الاستثمار بالواقع الصحي فضلاً عن كونه يبحث مع الوفود الأجنبية الحاضرة أفاق التعاون مع الدول الأخرى وفتح قنوات الاتصال مع الشركات الاستثمارية من اجل تقليص معاناة

المرضى، مشيراً الى ضرورة جلب الأجهزة والمعدات إلى المدن بدلاً من ان يسعى المريض إلى السفر ويتحمل المشاق.

واضاف الحسنائي ان العقل الطبي العراقي مشهود له بالتقدم على كل أقرانه في العالم وما يحتاجه هو المكان والأجهزة والتدريب على أحدث ما توصل إليه العلم.

من جانبه قال رئيس هيئة استثمار كربلاء طائف عبد الحسين إن الهيئة تسعى ان تستثمر في مجال الصحة لافتاً الى ضرورة استقدام الشركات والمختصين بدلاً من انتظار وصول عروضهم.

وأضاف عبد الحسين ان هذا العمل يحتاج إلى مزيد من الجهد والتعاون والتوافق والمتابعة مشيراً الى ضعف امكانية الدولة في إنشاء المراكز الصحية وخاصة المتعلقة بالأمراض الخطرة والمزمنة .

ولفت الى توجه الاستثمار بما تسمح به تعديلات قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من حيث إنشاء المشافي

والمراكز الصحية ومعامل الأدوية والمستلزمات الطبية وتجاوز العقبات السابقة التي كانت تحول دون إمكانية



تنفيذ مثل هذه المشاريع. وذكر عبد الحسين أن وزارة الصحة في الأونة الأخيرة خففت من القيود على موضوع الاستثمار في هذا الجانب ونأمل في إقامة أكثر من مستشفى تخصصي في المدينة، خاصة و ان هناك شركة سويدية قدمت عرضاً لأجل إنشاء مستشفى متخصص بامراض السرطان في كربلاء تتراوح كلفته الكلية ما بين (١٠-١٥) مليون دولار وقد فقرت الهيئة مساحة من الأرض لإقامة المستشفى من قبل القطاع الخاص والذي يكون من طابقين بمساحة ٤٠٠٠م ونأمل وصول وفد الشركة قبل نهاية العام الحالي .

الى ذلك قال المشرف العام على المؤتمر الدكتور حسين الحسنائي ان المؤتمر يهدف إلى تطوير البنى التحتية من خلال وجود رغبة في هذا التطوير من قبل الشركات العالمية

وإقامة المشاريع العملاقة . وأضاف الحسنائي ان تخصيصات وزارة الصحة لا نستطيع من خلالها تحقيق ما نصبو إليه من هذه المشاريع. في غضون ذلك بين الأكاديمي علي عبد الرزاق الشهرستاني في محاضرة حملت عنوان (دعم المسيرة الصحية في المحافظة وامتيازات قانون الاستثمار) حيث قدم فيها شرحا عن قانون الاستثمار الطبي والصحي وكيفية استغلال الطرق الصحية المثالية للحد من ظاهرة خروج المواطن للعلاج خارج العراق وكذلك مناقشة كيفية تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر في العراق.

وقال عبد الرزاق: إن التطور الذي يشهده العراق لا بد أن يبدأ بخطوات جادة في عمليات الاستثمار التي تتيح لرأس المال الأجنبي المختص ان يقدم كل ما لديه من تقنيات علمية

ومعيارية والية وخبرات في مجاله الاستثماري لأنه يبحث عن الربح ونحن نبحث عن سبل متطورة لتقديم الخدمات إلى المواطنين المرضى الذين زاد عدد الباحثين منهم عن العلاج في دول أخرى إلى أضعاف ما كان الأمر عليه حتى قبل سنوات قليلة. وفي الختام تحدث الدكتور حسين محبس عن موضوعة(كيفية التعامل مع الطفل المصاب بمرض مزمن)لدمجه بالمجتمع بشكل لطيف دون شعوره بالدونية . وأفاد مدير المستشفى إن المؤتمر خرج بعدة توصيات تمحورت حول إنشاء مركز تخصصي لمعالجة مرض السرطان في كربلاء وتشجيع البحث العلمي في ذات المجال وكذلك تسهيل إجراءات الاستثمار في القطاع الصحي وضرورة تسهيل إجراءات تملك الأراضي إلى دائرة صحة كربلاء للاستثمار في المشاريع الصحية.